

مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين؛ النشأة والمفهوم

The various hadiths between hadith scholars and legal theorists: origin and concept



السعدي كحلول⁽¹⁾ *

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البويرة

s.kahloul@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/07 تاريخ القبول: 2025/11/22 تاريخ النشر: 2025/12/16



ملخص:

لقد كان لعلم مختلف الحديث دوره في ضبط التعامل مع السنة النبوية قبولاً وفقهاً، وذلك من خلال اتجاهين فكريين؛ وهما الاتجاه الحديثي والاتجاه الأصولي، وقد اقترنا في البدايات الأولى للعلوم في مسار منهجي واحد؛ إذ كان الأصولي الفقيه محدثاً، لكن مع انفصال العلوم تدريجياً أدى ذلك إلى نوع تباین بين الاتجاهين في التعامل مع السنة النبوية، إن دراسة مفهوم ونشأة علم مختلف الحديث أوضح مسار هذا التباین المنهجي وأثره في التعامل مع السنة النبوية.

الكلمات المفتاحية: مختلف الحديث؛ المفهوم؛ النشأة؛ المحدثين؛ الأصوليين؛

الشافعي؛ السنة النبوية.

Abstract:

The various hadiths has played a role in regulating the acceptance and application of the Prophetic Sunnah through two intellectual trends: the Hadith trend and the Usul al-Fiqh trend. In the early beginnings of the sciences, these two approaches were combined in a single methodological path, with the Usul al-Fiqh jurist being a Hadith scholar. However, with the gradual separation of the sciences, this led to a degree

* المؤلف المرسل

of divergence between the two approaches to the Prophetic Sunnah. A study of the concept and origin of the science of Hadith clarifies the course of this methodological divergence and its impact on the approach to the Prophetic Sunnah.

Key words: Hadith; concept; origin; hadith scholars; fundamentalists; al-Shafi'i; Sunnah.

مقدمة:

تعتبر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي من حيث أنها تبين القرآن وتدل عليه وتعبر عنه كما أنها تستقل بالتشريع، وقد تناول هذا المصدر بالدراسة اتجاهان متكاملان الاتجاه الأصولي في جانب حجيتها وكونها دليلاً إجمالياً، وما تعلق بدلالة ألفاظها من كونها خطاباً للشارع، ودلالة هذه الألفاظ على الأحكام الشرعية، والميزان في ذلك قواعد اللغة العربية وأدوات الاستنباط الأصولية، والاتجاه الثاني الاتجاه الحديثي من جهة التبيين من ثبوت الأحاديث النبوية التي نقلت لنا السنة النبوية، وذلك بنقد إسناد الحديث ومتمنه، ويظهر من ذلك الصورة التكاملية التعاونية بين الاتجاهين، حيث أن الأصولي يعتمد على المحدث في ثبوت النص الذي هو شرط من شروط الاستدلال بالدليل النقلي، كما يعتمد المحدث على الأصولي في نقد متن الحديث بتوظيف أدوات الأصولي في الفهم الصحيح للنص وسلامته من المعارضة الحقيقية للدلائل القطعية.

غير أنه لا يمكن أن نعتبر هذه الصورة التكاملية صورة وظيفية استقلالية، ذلك أن الأصولي في دراسته للسنة النبوية كونها مصدراً ثانياً للتشريع ودليلاً إجمالياً على الأحكام؛ تطرق أيضاً إلى ما تعلق بشروط ثبوت الحديث النبوي فهو يتقاطع بذلك مع الاختصاص الحديثي، وهكذا المحدث فإن اختصاصه يتعلق بالحديث رواية ودراية؛ فالرواية من جهة نقل الحديث ونقده؛ والدراية من جهة فهمه ودلالته على الأحكام الشرعية، كما يعتبر فقه الحديث نصف علم الحديث كما يعبر عنه علي بن المديني في قوله: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف".

إن التلازم الأصولي الحديثي الذي تمتع به العلماء الأوائل لم يُظهر فجوة منهجية بين التخصصين كما نجد ذلك عند الأئمة الأربعة وقد مثل مدرستهم العلمية الشافعي في كتاباته الأصولية الحديثية ككتاب الرسالة واختلاف الحديث، غير أن هذا التلازم المعرفي لم يصمد طويلاً أمام التيارات المنهجية العلمية والفكرية المستوردة كالفلسفة والمنطق اليونانيين، مما جعل هذا التلازم يضعف شيئاً و شيئاً حتى أحدث تبانياً منهجياً جوهرياً في بعض المسائل المتعلقة بالسنة النبوية ومن ذلك التعامل مع مختلف الحديث وتعارض الأحاديث النبوية.

هذا التلازم والتوافق في بعض مراحله وصوره، وكذا الاختلاف والتباين في البعض الآخر إنما يظهره المقارنة بين مفهوم مختلف الحديث عند الاتجاهين، وكذا مساهمة كلا منهما في نشأة مختلف الحديث وتشكل هذا التوافق أو التباين بين المنهجين، ومن هنا تظهر إشكالية هذا البحث وهدفه، ويمكن من خلال ذلك أن نطرح التساؤلات التالية:

ما مفهوم مختلف الحديث عند المحدثين والأصوليين وما أثر ذلك على التبيان المنهجي؟

وما طبيعة مساهمة كل اتجاه في نشأة مختلف الحديث وأثره في المسار المنهجي؟
وللإجابة على هذا التساؤل قسّمت هذه الدراسة إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: أهمية علم مختلف الحديث ودوره في السنة النبوية

المبحث الثاني: دور المحدثين والفقهاء في نشأة علم مختلف الحديث وأثر ذلك على السنة النبوية.

والمبحث الثالث: مفهوم مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء.

ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث وهدفه وهو إبراز أهمية علم مختلف الحديث ودوره في ضبط الأحاديث النبوية سواء من جهة القبول أو من جهة الدلالة، وكذا مساهمة المحدثين والأصوليين في خلق منظومته البحثية وقواعده الإجرائية في التعامل مع السنة النبوية، وإن

كان هناك تباين مفاهيمي أثار على المسار المنهجي لكلا الاتجاهين مما خلق بعض التباين المنهجي بينهما.

وللوصول إلى هذا الهدف وظّفت المنهج الوصفي وذلك في بيان مفهوم مختلف الحديث ومراحل نشأته ومساهمة كلا من المحدثين والأصوليين في ذلك، كما وظّفت المنهج التحليلي في الدراسة المقارنة بين الاتجاهين.

المبحث الأول: أهمية علم مختلف الحديث ودوره في السنة النبوية

اتفقت كلمة العلماء على أهمية هذا العلم؛ حيث جعله من أهم أنواع علوم الحديث، وأن معرفته ضرورة لجميع العلماء⁽¹⁾. ويبيّن ابن الصلاح أهميته في فهم السنة النبوية، وأنه يكمل فيه العلماء الذين جمعوا بين الفقه وعلم الحديث والذين غاصوا في معانيه الدقيقة⁽²⁾.

ويمكن أن نجمل أهمية هذا العلم وتوظيفه في ضوابط فهم السنة النبوية في النقاط الآتية:

1. يأخذ هذا العلم أهميته وشرفه، من شرف وأهمية موضوعه إذ أنه يتعلق بالسنة النبوية التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، والتي يجب أن تفهم فهما سليما على وفق ما أراد قائلها B، وتستنبط أحكامها استنباطا صحيحا على وفق قواعد الشرع.

2. يعتبر علم مختلف الحديث من الموضوعات الأساسية لفهم الأحاديث النبوية فهما سليما، ومن أهم الأدوات لاستنباط الأحكام الشرعية من السنة النبوية استنباطا صحيحا، وجهله يؤدي بالناظر في مختلف الحديث إلى التخطئ وعدم الانضباط في التعامل معه، وعدم الوصول إلى الفهم والحكم الصحيح، ولهذا كان علما ضروريا للمحدث والفقيه، وغيرهم من العلماء، بحيث يبيّن للباحث والناظر المنهج الأمثل والمعتبر في دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث⁽³⁾.

3. وتظهر أهميته في الدفاع عن السنة النبوية، وإبطال ودحض شبهات المناوئين والمشككين فيها، وأعداء الإسلام الذين يطعنون في السنة النبوية والأحاديث النبوية بدعوى تعارضها واختلافها.

4. كما يساهم علم مختلف الحديث في عملية النقد الحديثي بحيث يتبين شذوذ ونكارة بعض المتون الحديثية في حال مخالفتها للسنة النبوية المشهورة، كما يساهم في الحكم على الرواة في حال ما أكثروا من رواية الأحاديث المنكرة المخالفة، وقد أعمله الأئمة النقاد في هذه العملية كما سيأتي بيان ذلك في محله.

وإذا كانت غاية المؤلفات القديمة في مختلف الحديث ودفع التعارض عن الأدلة واحدة؛ وهي تصحيح المفاهيم الفاسدة، فإن حياتنا الفكرية المعاصرة تعاني من بعض ما كانت تعاني منه حياة الأقدمين حول السنة، بل برز في عصرنا أعداء جدد استفادوا من طعون وتشكيكات الزنادقة والعقلانيين القديمة، وألبسوها بثوب المناهج العلمية والدراسات الموضوعية-على زعمهم-مما جعلها أكثر ضرراً وخطراً وتلبيساً، وقد تبنتها جهات عديدة ودوائر رسمية كالمنصرين والمستشرقين، ومن تأثر بهم من بني جلدتنا من العلمانيين والحداثيين، حيث وجهوا طعونهم للسنة النبوية بدعوى تناقض أحاديثها وتعارضها فيما بينها أو مع الحقائق القطعية، قرآنية كانت أو حسية أو عقلية أو علمية.

ولهذا تصدى علماءنا لهذا الحملات الجديدة التشكيكية حول السنة النبوية وردوا على شبهاتهم حولها وبيّنوا قهافتها وعدم تأسيسها على مقدمات صحيحة ولا مناهج علمية موضوعية مسلوكة ولا براهين علمية معتبرة في غالبها؛ مما أوصل هؤلاء إلى نتائج خاطئة مغلوطة تعدى بها أصحابها على منزلة السنة الشريفة ومقام النبوة الرفيعة.

لقد منح علم مختلف الحديث منهجاً وفكراً إسلامياً نيراً قوياً إذا أحكم الباحث تأصيله وتطبيقه أمكنه من رد كل الشبهات المعاصرة التي تتناول على مقام الأحاديث الصحيحة حتى التي في الصحيحين بدعوى معارضتها ومناقضتها للعقل أو العلم التجريبي

الحديث الذي انتشرت دعواه في هذا الوقت بسبب النظرة المادية العقلية السائدة التي أفرزتها الحضارة والمناهج الغربية، بحيث يردّها على وفق منهج تحليلي نقدي أصيل وقوي لا يترك للفكرة مستقر، ولا للشبهة أثر.

وتتمحور شبه المدرسة العقلية الحديثة في دراسة الأحاديث المشككة؛ في التشكيك في صحة الأحاديث المشككة وادعاء أنها موضوعة حتى ما ورد في الصحيحين بدعوى معارضتها، فهذا مسلك الطعن في الصحة والثبوت، والمسلك الثاني الطعن في المعنى والدلالة؛ بحيث أولوها تأويلاً باطلاً بعيداً عن الضوابط اللغوية والشرعية في فهم النص الحديثي بحيث يتناسب ويتوافق مع أهوائهم وأهدافهم في صرف الناس عن السنة النبوية، كما قاموا بضرب الأحاديث بعضها ببعض بدعوى تعارضها بقصد إسقاطها جميعاً لتعطيل السنة النبوية ومصدريتها في التشريع والتنظيم الشامل لحياة المسلمين، وتعلقوا بكل شبهة رديئة وضعيفة متهافة لرد الأحاديث المشككة كل ذلك تدعيماً لدعاويهم الباطلة وتحقيقاً لأهدافهم الفاسدة.

المبحث الثاني: دور الحديث والفقهاء في نشأة علم مختلف الحديث وأثر

ذلك في التعامل مع السنة النبوية

السنة النبوية وحي إلهي كما قال تعالى: "وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" (النجم: 03)، والشرعية معصومة عن الاختلاف والاضطراب؛ كما قال تعالى: "ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً" (النساء: 82)، فتقرر بذلك أن الأحاديث النبوية الثابتة عن رسول الله B لا اختلاف بينها ولا تعارض حقيقي بينها، وإن كان قد يقع تعارض ظاهري في نظر المجتهد؛ لكن إدراك العلماء الأوائل من الصحابة والتابعين والأئمة لهذا الأصل المقرر أن الشريعة لا اختلاف في معانيها وأحكامها، جعلهم يقفون موقف التسليم لذلك والبحث عن أوجه التوفيق بين الأدلة المتعارضة في الظاهر، سواء بالرجوع إلى النبي B في عهده⁽⁴⁾، وإلى ما فتح الله لهم من القرينة والفهم من

الشريعة بعد وفاته⁽⁵⁾.

لكن بعد ظهور الأهواء والبدع في القرن الثاني الهجري ظهر من ينكر حجية السنة النبوية من غير المتواتر، وحجيتها في الأحكام الاستقلالية، وأيضاً من ينكر متون أحاديث بدعوى معارضتها للقرآن، أو تعارضها فيما بينها، أو مع الدلائل القطعية الأخرى كالعقل أو القياس ونحو ذلك، فتصدى حينئذ أئمة الهدى لهؤلاء المنكرين المشككين.

كما أن من أسباب نشأة هذا العلم أيضاً والتصنيف فيه، ما وقع من سوء فهم وتعامل من بعض العلماء تجاه الأحاديث المتعارضة في الظاهر، مما حدا ببعض العلماء إلى تصنيف مؤلفات تدفع هذه الأخطاء في فهم السنة النبوية، وتبين المنهج الصحيح والسليم وتضع الضوابط في الفهم الصحيح للسنة النبوية والتعامل السليم مع اختلاف الأحاديث.

وأول من تصدى لهذه الحملات التشكيكية المنكرة، والمفاهيم الخاطئة؛ الشافعي في كتبه: الأم، والرسالة وجماع العلم، واختلاف الحديث، ثم تبعه على ذلك الإمام ابن قتيبة الدينوري في كتابه تأويل مختلف الحديث، والطحاوي في كتابه: شرح معاني الآثار، ومشكل الآثار.

وبدل على ذلك ما دونه هؤلاء المصنفون في مقدمات كتبهم من ذكر هذه الأسباب في التأليف.

فقد بين ابن قتيبة في مقدمة استهلاله لكتابه سبب تأليفه وهو طعن أهل الكلام في أهل الحديث وأنهم يحملون أخباراً كاذبة ويروون منها ما هو متناقض، وذكر سبب ثان أن مختلف الحديث كان سبباً لاختلاف الفقهاء.⁽⁶⁾

وهذا نجد الطحاوي يعلل سبب تأليفه لكتابه ادعاء بعض ضعفاء النفوس تناقض الأحاديث النبوية، ولجهلهم بمسالك التعامل مع تعارض الأدلة، وأن غرضه بيان تلك المسالك الصحيحة⁽⁷⁾.

وبهذا يظهر دور علم مختلف الحديث في التأصيل لضوابط فهم السنة النبوية، سواء من جهة الطعن فيها من جهة الفهم المغلوط، أو بالجهل في التعامل معها من جهة الخطأ، مما أثمر ضوابط وقواعد مهمة جدا في فهم السنة النبوية فهما سليما، واستنباط الاحكام الشرعية استنباطا صحيحا.

كما يظهر أيضا التلازم والتزواج في دراسة مختلف الحديث والتأصيل له بين المحدثين والأصوليين وقد تمثل ذلك في شخص الإمام الشافعي-رحمه الله-من خلال كتبه الأصولية الفقهية كالأم والرسالة وكتبه الحديثية كاختلاف الحديث.

ويعتبر الشافعي-رحمه الله- رائد هذا الفن وكتابه اختلاف الحديث أول مؤلف في هذا الفن، كما يعتبر أيضا رائد التأصيل لحجية السنة النبوية وضوابط فهمها، يظهر ذلك من خلال مقدمته لكتابه "اختلاف الحديث"؛ حيث قدّم له بمقدمة بيّن فيها مكانة السنة، وارتباطها بالقرآن الكريم، واعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وأن الحديث مستغن عن نفسه متى صحّ وجب قبوله ولا يلتفت إلى غيره من الأقاويل والعمل، وتكلم على أخبار الآحاد، فأقام الدليل على حجية خبر الآحاد، وناقش الخصوم في ردهم أحاديث الآحاد، وردّ على من اشترط في قبول السنة عرضها على القرآن فإن وافقته ظاهرا قُبِلت وإلا استعمل ظاهر القرآن وترك الحديث، وأشار في نهاية المقدمة إلى أولوية الجمع بين الدليلين المتعارضين ما أمكن، وعلى الأخذ بهما وعدم إهمال أحدهما على الآخر، وهو بذلك يؤصل لقواعد التعامل مع الاختلاف والتعارض بأن يقدم الجمع.⁽⁸⁾

ثم أورد في معرض كتابه كثيرا من الأحاديث المختلفة والتي اختلف فيها الفقهاء، ثم قام بالتوفيق بينها، ودفع التعارض عنها بسلوكه قواعد ترتيب إزالة التعارض بين الأدلة؛ حيث استعمل المسالك الثلاثة-الجمع والنسخ والترجيح-وقدّم الجمع عليهما.

وقد اعتمد في تعامله مع قضية اختلاف الحديث-وهو الإمام المحدث الفقيه الأصولي-على ما وضعه من منهج علمي يجمع بين قواعد أصول الفقه وقواعد الحديث،

ويلاحظ تأثر من جاء بعده بهذا المنهج حيث ساروا على منواله في مزاجية المنهج في التعامل مع الأحاديث المختلفة.

ولم يقصد الشافعي استيعاب المختلف من الحديث في هذا الكتاب، ولكنه بيّن وأعطى منهجا مؤصلا وقواعد محكمة في التعامل مع مختلف الحديث، طبّقه من بعده على غيره من الأحاديث المختلفة التي اختلف فيها الفقهاء، وحتى التي طعن فيها المنكرون.

فمن قواعد الجمع التي تستخرج من كتابه: اختلاف مقام الحديثين، أو لما بينهما من عموم وخصوص، وبحمل بعض الأوامر والنواهي على الاختيار، ومنها ما كان للإباحة وتخفيف المكلف للأخذ بينهما، وأن الحديث الضعيف لا يعارض به الصحيح بل يطرح ويترك، وألا يعارض الحديث بقول الصحابي. (9)

وأما في جانب الترجيح، فقد بيّن الشافعي أنه يرجّح في تعارض حديثين أصح الإسنادين، أو رواته أكثر أو أعلم، وأيضا من جهة المتن ما كان أشبه بكتاب الله، أو معنى سنة رسول الله، أو أشبه بالقياس... إلى غير ذلك.

وأثبت الشافعي وقوع النسخ في القرآن والسنة، وأنه يؤخذ بالناسخ ويترك المنسوخ إذا ثبت النسخ، وأرود الطرق التي يعرف بها النسخ، وهو أول من وضع معنى النسخ، وضيق دائرته بإخراج كل ما ليس منه، وإن تشابه معا في التعارض، وميّزه عن تخصيص العام أو تقييد المطلق.

هذا جانب الشافعي الأصولي، أما جانبه الحديثي فقد استعمل المتابعات والشواهد في التعامل مع اختلاف الأحاديث والتوفيق بينها، كما كان يروي الأحاديث غالبا بأسانيد المتصلة، مبينا درجاتها من حيث القبول والرد، ومستعملا ذلك في التعامل مع الاختلاف وإزالة التعارض بينها بحيث لا يعارض الحديث الثابت بغير الثابت.

ولقد اعتنى الشافعي اعتناء بالغاً ببيان أوجه الاختلاف العارضة لبعض الأحاديث في

وأخر مقدمة كتاب اختلاف الحديث قد بينّاها في أوجه الجمع السابقة، وأيضاً في كتابه "الرسالة"، وأعطى من الأمثلة في الكتابين ما يتضح بها كل وجه من هذه الأوجه.

وقد بيّن في الرسالة هذه الأوجه وزاد عليها في جوابه على سائل حقيقي أو مفترض في ذكره لاختلاف بعض الأحاديث فيما بينها وتعارضها مع القرآن؛ فمما ذكره من أسباب: اختلاف حال السائل، أو اختصار بعض الرواة لكلام النبي وذكر آخرين له مفصلاً، أو ذكر بعضهم للحديث دون ذكر سبب وروده، أو عدم معرفة الحديث الناسخ. (10)

ولأجل هذا التأصيل القيم والمعتبر من الإمام الشافعي لقواعد علم مختلف الحديث؛ اعتبر بعض الباحثين أن "المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث: منهج الإمام الشافعي"، وقد سمي عنوان بحثه بذلك، إذ وجد بعد البحث والاستقصاء أن منهج الشافعي في هذا العلم، هو نفسه عند علماء الإسلام. (11)

ولهذا أي مقارنة تكون بين مناهج مختلف الحديث لا بد أن تقارن بمنهج الشافعي في كتابه.

وإذا قورن به كتاب ابن قتيبة تأويل مختلف الحديث، فإننا نجد كتاب الشافعي أكثر عمقا وطرحا واستطرادا وتحريرا للمسائل وتقييدا من ابن قتيبة، فلم يكن كذلك في الغالب، كما أن ابن قتيبة اهتم بالأحاديث التي طعن بها أهل البدع خاصة المعتزلة في أهل الحديث بدعوى روايتهم للمتناقض الذي يخالف بعضه أو يناقض القرآن أو العقل أو القياس، ولهذا جعل مجلدا كاملا في ذمهم وذكر شرف أهل الحديث ثم خلّص إلى عرض تلك الأحاديث والتوفيق بينها وكان غالبها في العقائد والتوحيد والسيره وبعضها في الأحكام الفقهية التي لا يتعمق فيها، كما أورد دعاويهم في أحاديث مشكلة أجاب عليها.

ويقوم منهجه العلمي على دعامتين أساسيتين: الأولى: تقرير وجه نظر من يذهب إلى

التعارض بين الأحاديث في رفق وأمانة موضوعية، والثانية: الرد المنطقي المؤسس على الاستقراء والتجربة لدعوى التعارض، موظفاً في ذلك أيضاً مكاسبه اللغوية، وما ينقله في بعض الأحيان من التوراة والإنجيل، وكان يتراوح كلامه في الأحاديث بين الإيجاز والتطويل.

وقد ذكر ووظف أوجها لدفع التعارض، منها: أن يكون التعارض مرده إلى اتفاق المعنى لا إلى اختلافه كما توهمه المتكلمون، أو التعارض يرجع إلى حكم الضرورة، أو أن لكل نص معنى ووقتا وموضعا، أو لاحتمال النسخ، أو سقوط بعض ألفاظ الحديث إما نسيانا أو عدم سماع، أو لعدم فهم المراد من النص، أو الخطأ في تفسير اللفظ، أو له عدة احتمالات؛ فلماذا يحمل على معنى دون آخر؟ أو أن له تأويلا ذهب على الذين قالوا بالتعارض⁽¹²⁾.

فنلاحظ أن منهج ابن قتيبة هذا يقدم ضوابط مهمة في فهم السنة النبوية؛ شارك في كثير منها الشافعي، وفصل في أخرى وفرّع عليها.

كما سلك أيضا مسلكا ثانيا في دفع التعارض حيث لا يمكنه الجمع؛ وهو الترجيح بين الأحاديث في رد التناقض، وهو ترجيح يخضع لمقاييس علمية متعلقة بالسند والمتن. وما يلاحظ على كتابه أيضا ومنهجه مقارنة بالشافعي، عدم روايته للأحاديث بأسانيدها وعدم تمييزه والحكم عليها لقلة بضاعته الحديثية كما قال هو عن نفسه ووصفه العلماء، منهم ابن الصلاح⁽¹³⁾ وابن كثير⁽¹⁴⁾.

وما يلاحظ على كتابه أنه أورد أحاديث مشكلة لا من جهة التعارض بل من جهة المعنى نفسه؛ مما وسّع به موضوع علم مختلف الحديث وأدرج فيه مشكل الحديث. وما يحسب له أنه وظّف علم أسباب ورود الحديث في توجيه التعارض بين الأحاديث.

ومن العلماء المعروفين باستقلالية التأليف والابتكار والتأصيل والتفريع الإمام محمد ابن

جرير الطبري (310هـ)، فقد ألف كتابا فذا فريدا في الآثار النبوية على طريقته الخاصة أورد فيه من علل الأحاديث وطرقها ومعانيها وفقهها والمذاهب والإجماع والاختلاف بين الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها وبيان الراجح منها وأيضا من مختلف الحديث وسماه: "كتاب تهذيب الآثار وتفصيل الثابت من الأخبار"، وقد كثر مادحوه من العلماء وعدّوه من فرائد الدهر.

وقد اشترط في كتابه بيان صحيح الأخبار والآثار، وأن يفصل القول في الآثار الصحيحة إذا اختلفت في ظاهرها ليجمع بينها على وجه يخرجها مخرجا صحيحا بريئا من الاختلاف الظاهر عند أول النظر، وذلك لأنه غير جائز عنده حمل ما حملته الثقات من الآثار عن رسول الله على الفاسد من الوجوه ولها في الصحة مخرج، ولقد وظّف ذلك في جملة من الأحاديث في كتابه (15).

ثم يأتي بعد ذلك عالم جليل جمع بين الفقه والحديث؛ أبو جعفر الطحاوي (321هـ)، فألف كتابه الجليل "معاني الآثار"، وهو من أوائل مؤلفاته، وأوسع الكتب وأجمعها للأحاديث المختلفة، وقد رتب كتابه على الأبواب الفقهية؛ مترجما لكل باب بما يشير من وقوع الخلاف بين الفقهاء بناء على الأحاديث المختلفة في المسألة، وما يتعلق بها من حكم فقهي.

ومنهجه في ذلك أنه يروي الأحاديث والآثار التي وردت في الباب يخرجها بطرقها ومتابعاتها، ثم يأتي بما يعارض حكمها على نفس الطريقة، ثم يبدأ في التعامل مع هذا التعارض بالتوفيق بينها بالجمع، فإن لم يتمكن من ذلك رجّح بينها أو حكم بالنسخ.

وقد اعتمد في الترجيح بقرائن داخلية في الإسناد أو المتن، حيث تكلم على الرواة جرحا وتعديلا، كما نقل كثيرا من أحكام الأئمة على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، وعلى الرواة جرحا وتعديلا، وهو بذلك يؤكد القاعدة السابقة عند الشافعي، أن الحديث الثابت لا يعارض بغير الثابت، كما وظّف قرائن خارجية مقوية لجانب من الجانبين؛

كموافقة الحديث لحديث آخر، أو موافقته للقياس، وغالبا ما يتبنى في ترجيحاته مذهب الأحناف المنتسب إليه، ويتنصر لأدلتهم.

وللطحاوي مصنف آخر هو من أواخر ما ألف؛ سماه "مشكل الآثار"، أراد من خلاله -كما في مقدمته- النظر في الأحاديث والآثار المشككة، واستخراج الأحكام منها، وهو غير مرتب كسابقه بل جاءت مسائله متناثرة، ولما كان الغرض من تأليفه إزالة الإشكال عن فهم بعض الأحاديث واستخراج أحكامها، بالغ في الإيضاح والبيان وأطال في الكلام على الأحاديث سواء من جهة الإسناد وطرقها، أو من جهة معانيها ودلالاتها. وكان الطحاوي يبدأ كل باب بقوله: (باب بيان مشكل ما روى في...) ويذكر موضوع الباب، ثم يروي الحديث أو الأحاديث والآثار التي تضمنها الباب بسنده، ثم يتبع ذلك جوابه عما يظهر من تعارض أو إشكال، ويبين وجه الجمع والتوفيق بين هذا التعارض، وقد شمل كتابه على مواضيع متفرقة في العبادات والمعاملات والعقائد والأخلاق، وأسباب النزول وغيرها، كما اهتم فيها ببيان طرق الأحاديث وشواهدا والحكم عليها وعلى رواتها، وهو في ذلك يجمع بين صناعة المحدث والفقيه.

ثم ألف ابن فورك (406هـ) كتابه "مشكل الحديث وبيانه" سار فيه على غير الطريقة المؤصلة في الحديث وأصول الفقه التي قررها الشافعي ومن تبعه في ذلك كما سبق؛ بل اعتمد على طريقة المتكلمين في تأويل الأحاديث التي في رأيه ظاهرها التشبيه والتجسيم، ولم يهتم ابن فورك بذكر أسانيد الأحاديث ولا بيان درجتها، كما أنه لم يستند إلى آراء العلماء في الأحاديث ومعانيها ودلالاتها، بل اعتمد على التأويل الفلسفي المطول، وقام بالخط من ابن قتيبة وتخطئة ابن خزيمة في كل مرة في كتابه التوحيد، مما جعله ينجح عن الصواب في تأويل الأحاديث، ويختار الفاسد من الآراء.

ثم لا نجد مؤلفا مختصا في مختلف الحديث إلا في القرن الرابع عشر؛ حيث ألف عبد الله بن علي النجدي القصيمي (1353هـ) حيث بين موضوع الأحاديث وأنها الأحاديث

المستشكلة في العلم التجريبي، وبيّن منهجه العلمي في الجواب عن هذه الإشكالات وأنها بالنظر الفلسفي المعرفي المعاصر بتوظيف العلوم المعاصرة في الدفاع عن السنة النبوية، وهذا منهج جديد يظهر في التعامل مع مشكل الحديث.⁽¹⁶⁾

كما أورد بعض الأئمة فصولاً في كتبهم تختص بموضوع اختلاف الحديث وتعارض النصوص منها:

الإحكام في أصول الأحكام لابن الحزم (456هـ)؛ فقد كتب فصلاً بعنوان (فيما ادعاه قوم من تعارض النصوص)⁽¹⁷⁾، كما أورد أيضاً فصلاً آخر بعنوان (بيان سبب الاختلاف الواقع بين الأئمة في صدر هذه الأمة)⁽¹⁸⁾، تحدث فيه عن بعض أسباب اختلاف الحديث عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ثم عدد عشرة عوامل كانت سبباً في ظهور قضية اختلاف الحديث عند العلماء⁽¹⁹⁾.

وقد سار في ذلك على قاعدة أنه لا تعارض مطلقاً بين نصوص الشرع، ودعم ذلك بخمسة أوجه يبين فيها أن النصوص التي توهم التعارض متفقة غير مختلفة⁽²⁰⁾.

ومنها؛ كتاب "الاعتصام" لأبي إسحاق الشاطبي (790هـ)، وذلك في إطار رده على الفرق الإسلامية التي ادعت على بعض الأحاديث الصحيحة معارضتها للقرآن، أو مناقضة بعضها لبعض؛ فتصدى لذلك بالرد والجواب وبيان مخارجها مؤكداً أنه لا اختلاف وتناقض بين أحكام الشريعة.⁽²¹⁾

وبيّن أن سبب انحراف هؤلاء راجع لاعتمادهم على الأحاديث الواهية والموضوعة، وردهم للأحاديث التي خالفت مذاهبهم وأغراضهم⁽²²⁾.

ومنها؛ كتاب "حجة الله البالغة" لشاه ولي الله الدهلوي؛ فقد ذكر باب بعنوان (باب القضاء في الأحاديث المختلفة) بيّن فيه عدم الاختلاف بين الأحاديث وأوجه التوفيق بينها، كما ذكر بعض أسباب اختلاف الحديث⁽²³⁾.

وقد تعرّض أئمة الحديث أيضاً لعلم مختلف الحديث بالدراسة والاهتمام، فقد ذُكر أن

علي بن المديني ألف فيه مؤلفا خاصا⁽²⁴⁾، وصنّف عثمان بن سعيد الدرامي فيه كتابا كبيرا⁽²⁵⁾، وكتب فيه أيضا زكريا بن يحيى الساجي (307هـ)⁽²⁶⁾، وذكر السيوطي أن ابن خزيمة كان من أحسن الناس كلاما فيه، كما اعتنى به أيضا من أئمة الحديث البخاري في صحيحه، وأبو داود في سننه، والترمذي في سننه، والنسائي في سننه، وابن حبان في صحيحه، وأيضا البيهقي في كتبه.

وقد تناولت كتب أصول الفقه مسائل متعلقة بمختلف الحديث ضمن باب التعارض والترجيح أو ترتيب الأدلة، وعقدت له كتب مصطلح الحديث بابا وجعلته نوعا من أنواع علوم الحديث ضمن مؤلفاتهم، وقد عنونوا له "بمختلف الحديث"، وأيضا كتب الناسخ والمنسوخ في الحديث إذ تناولت مسألة التعارض بين الأحاديث، ككتاب الناسخ والمنسوخ لابن شاهين، والاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي، وكتب الشروح الحديثية.

كما ظهرت دراسات معاصرة على شكل أبحاث علمية أبرزت مختلف جوانب علم مختلف الحديث.

وبهذا تشكلت النظرة الأصولية لعلم مختلف الحديث، وتم العمل بها في التطبيق الحديثي والفقهية.

وإذا أردنا أن نذكر حوصلة لما سبق تأخذ منها مجموعة من القواعد والمفاهيم الخاصة بعنوان هذا المطلب فيمكن أن نجملها فيما يلي:

1. أن أول من صنّف في هذا العلم هو الإمام الفذ الشافعي، فقد امتاز بتنوع معارفه، وسعة مداركه، وأخذه من كل علم بحظ وافر، حتى أصبح بين الناس إماما في الفقه والأصول، والحديث واللغة، وقلّما تجتمع هذه الأمور - بهذا القدر من العمق والتمكن - في شخص واحد، مما نلمسه في كتابه مختلف الحديث، حيث مزج فيه بين روحه الحديثية والأصولية فصار ما قعده مسلكا للتعامل مع مختلف الحديث عند العلماء

بعده، ومنهجاً وضابطاً في فهم السنة النبوية.

2. أن من تكلم فيه هم الأئمة الجامعون بين الفقه والحديث.

يقول العراقي مقررًا ما سبق: "هذا الفن تكلم فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، وأول من تكلم فيه الإمام الشافعي في كتابه اختلاف الحديث" (27).

3. قد نصّ الشافعي على أسباب الاختلاف بين الأحاديث في كتابه الرسالة واختلاف الحديث قد أجملتها سابقاً.

4. بيّن الشافعي شروط التعارض وهي: أن يكون الحديثان في دائرة القبول والاحتجاج، وأن يكونا مرفوعين، واتحاد الحكم، وأن يتوارد التعارض على محل واحد بحيث يتدافعان.

5. اتبع الشافعي ثلاثة مسالك لإزالة التعارض بين الأحاديث: وهي الجمع والنسخ والترجيح، وقدّم الجمع عليهما، وقد بيّن أوجه الجمع كما ذكرناها سابقاً، وكذا بيّن أنواع النسخ بين الأدلة وما يقع منها وما لا يقع، كما ذكر طرق معرفة النسخ إما بالتصريح من النبي أو الصحابة، أو بالقرائن إما بدلالة التاريخ أو الإجماع، كما بيّن أوجه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة بينها سابقاً.

6. يختلف مفهوم مختلف الحديث عند الإمام الشافعي عن مفهومه عند ابن قتيبة، فعند الشافعي خاص بالتعارض بين الأحاديث، أما ابن قتيبة فهو يشمل المختلف والمشكل، وقد مشى ابن قتيبة في الغالب على مسلك الشافعي في التعامل مع التعارض، إلا أن طبيعة موضع أحاديثه العقائدية جعله ينجح أيضاً إلى بضاعته اللغوية في التبيين والإيضاح، وإلى المأثورات الإسرائيلية في التأكيد والاستشهاد، كما ضعف عن الشافعي في منهجه الحديثي، فلم يعط الأحاديث حقها من الترخيص وبيان درجتها.

7. أما الطحاوي فقد ظهرت في كتابه المعاني ومشكل الآثار شخصية المحدث الفقيه؛ حيث اهتم بتتبع روايات الأحاديث المتعارضة وشواهدا مسندة، والكلام عليها

من جهة النقد الحديثي على أسانيدھا ومتونها، ولعله فاق الشافعي في ذلك، كما وظّف نفس مسالك إزالة التعارض التي أصّلها الشافعي ضمن تلك المباحثات الفقهية والعلمية.

8. لقد اشتملت الكتب الثلاثة على الدلالة على المنهج المتبع في إزالة التعارض عن الأحاديث النبوية، وطبقوها على عينات من ذلك، وهو منهج متقارب في مسالكه، وابن قتيبة كان هدفه الأكبر توظيفها في الرد على الطاعنين في الأحاديث النبوية، أما الشافعي ففي الأحاديث التي اختلفت فيها أنظار الفقهاء، والطحاوي جمع بينهما.

9. كان المحدثون أشد عناية بهذا العلم من خلال المصنفات الحديثية كالصحيح والسنن وكتب العلل، وكتب خاصة في مختلف الحديث، وكتب النسخ والمنسوخ، وكتب الشروح الحديثية، وكتب الدفاع عن السنة النبوية، كما شاركهم الأصوليون في ذلك في التأصيل لمسالك التعامل مع التعارض بين الأدلة ضمن كتب أصول الفقه.

المبحث الثالث: مفهوم مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء

قبل تعريفه باعتباره علما على هذا الفن يحسن تعريفه باعتباره مركبا إضافيا بتعريف طرفيه: مختلف والحديث.

أما مختلف فهي بكسر الخاء وهو اسم فاعل من اختلف الأمران إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساوى فقد تخالف واختلف، ومنه قوله تعالى: "والنخل والزروع مختلفا أكله" (الأنعام: 141) (28).

فدل المعنى اللغوي أن مختلف الحديث يكون بين حديث متعارضين غير متساويين في المعنى، فخرج بقولنا (مختلف) ما لم يكن بين دليلين كأن يكون الحديث مشكلا من جهة المعنى، وخرج أيضا بالتركيب الإضافي ما كان التعارض بين الحديث ودليل آخر غير الحديث.

وأما تعريفه باعتباره علما على هذا الفن؛ فقد تباينت أنظار الباحثين في ضبط تعريف له، وسبب ذلك ورود بعض التعاريف عن المتقدمين في بيان مجاله وموضوعه وحقيقته،

وبالمقابل وردت تلك التطبيقات العملية في علم مختلف الحديث والتي تمثلت في الكتب المصنفة فيه بحيث يأخذ بيان مصطلحه من صنيعهم.

فمن النصوص الأولى التي يمكن أن نأخذ منها تعريف مختلف الحديث وبيان موضوعه؛ قول الشافعي: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجهان يعضيان معا، إنما المختلف ما لم يعض إلا بسقوط غيره، مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه" (29).

فيلاحظ من كلامه أنه يقصر مفهوم مختلف الحديث في تعارض حديثان تعارضا حقيقيا بحيث لا يمكن الجمع بينهما ويتساقط أحدهما.

وتساقط الدليلان لا يكون إلا بسبب ضعف أحدهما أو نسخه، لأنه لا يمكن أن يكون هناك تعارض حقيقي بين دليلين صحيحين صريحين.

والتعريف الثاني للحاكم النيسابوري؛ حيث قال-بعد أن جعله نوعا من أنواع علوم الحديث:- "هذا النوع من هذه العلوم معرفة سنن لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها، فيحتاج أصحاب المذاهب بأحدها وهما في الصحة والسقم سيان" (30).

فكلامه يشمل التعارض الحقيقي والظاهري للأحاديث، ويشمل الحديث المقبول والمردود.

وبنحوه مفهوم ابن الصلاح؛ غير أنه لا يظهر من كلامه أنه يخصه بالمقبول فقط أم يجعله شاملا للمردود (31). أما النووي فخصّ مختلف الحديث بما كان التعارض بين الحديثين ظاهرا لا حقيقيا (32). وخصّه ابن حجر بالتعارض الظاهري بين حديثين مقبولين بحيث يجمع بينهما (33).

فهذه التعاريف اتفقت على أن مختلف الحديث يكون بين الأحاديث النبوية المتعارضة، ثم اختلفوا هل يشمل ذلك الاختلاف الحقيقي أيضا أم يقتصر على الاختلاف الظاهري؟ وهل ذلك يشمل أيضا الأحاديث المردودة أم يقتصر على

الأحاديث المقبولة؟ وهل يَحْصُ مفهومه بما أمكن الجمع فيه أم يشمل أيضا الترجيح بينهما؟

وتتوسع دائرة الخلاف في مفهومه إذا نظرنا في صنيع الأئمة في كتب مختلف الحديث حيث أوردوا أيضا الأحاديث التي خالفت دليلا آخر غير الحديث النبوي؛ كمخالفة الحديث للقرآن، أو القواعد الشرعية، أو الحس أو العقل ونحو ذلك من الحقائق القطعية، ولم يفردها بتأليف خاص.

ولهذا اختلفت عبارات المتأخرين في مفهوم مختلف الحديث فمنهم من أعطاه معنى أوسع من جهة المعارض لا من جهة وجه المعارضة، كتعريف نور الدين عتر⁽³⁴⁾، والتهانوي اتبع ابن حجر من حيث التضييق من الجهتين⁽³⁵⁾، وبنحوه تعريف صبحي صالح⁽³⁶⁾.

والذي نقصده بالبحث هنا هو اختلاف الأحاديث النبوية المقبولة اختلافا ظاهرا بحيث يمكن الجمع بينهما وهو كما اصطلاح عليه ابن حجر، بحيث لا يشمل ذلك الأحاديث المردودة لأنه لا يعارض المقبول بالمردود لأنه ساقط الاعتبار، ولا معارضته لغيره من الأدلة سوى الحديث النبوي، لأن ذلك محله مشكل الحديث.

وأما مسلك الترجيح بين دليلين مقبولين فأراه قدحا في صحة المرجوح وأنه معلول على منهج المحدثين، وهذا وجه من وجوه الفوارق المنهجية بين المحدثين والأصوليين، حيث يعتبر الأصوليون الترجيح بين الحديثين مسلکا من مسالك التعامل مع التعارض، وسبب الخلاف أن الأصوليين لا يعتبرون الإسناد مسلکا وحيدا للحكم على صحة الحديث، بل يتعاملون معه بميزان درجات القطع والظن، فما عضده الدليل الآخر حكموا بصحته ولو ضعفت نسبته، وما خالف نصا أو دليلا آخر اعتبروه ضعيفا ولو صح سنده، غير أن المحدثين يعتبرون في ذلك قرائن أحوال الراوي والأسانيد؛ فهي كافية عندهم في بيان وكشف ضعف الحديث وطرحه قبل أن يصل إلى مرحلة معارضة الحديث

المقبول.

وأيضاً مسلك النسخ بين الدليلين فقد اعتبره بعض المحدثين علة، كما اعتبره الترمذي وغيره.

ويرتبط مصطلح مختلف الحديث باصطلاحات أخرى تدور في معناه ومحتواه وهو "مشكل الحديث"؛ وقد اختلفت أنظار الباحثين في العلاقة بينهما؛ فمنهم من جعلهما بمعنى واحد، ومنهم من غاير بينهما.

ويحسن قبل أن نذكر ذلك أن نبين المعنى اللغوي للفظ "مشكل" حتى يساعد ذلك في ضبط معناه الاصطلاحي.

فلفظ "المشكل" هو اسم فاعل من الإشكال: أي الملتبس، يقال: أشكل الأمر إذا التبس واختلط، ومنه قيل للأمر المشتبه: مشكل⁽³⁷⁾.

فاتضح من معناه اللغوي أن الحديث المشكل ما التبس معناه ولم يتضح، سواء كان لغموض في نفسه، أو لمعارضته لغيره.

وفي مصطلح الأصوليين: "اسم للفظ يشتبه المقصود منه بدخوله في أشكاله على وجه لا يعرف المقصود منه إلا بالتأمل بعد الطلب لدخوله في أشكاله، ومعنى التأمل والطلب: أن ينظر أولاً في مفهوم اللفظ، ثم يتأمل في استخراج المقصود"⁽³⁸⁾.

وعند المحدثين - كما عرّفه الطحاوي بأنه الأحاديث الثابتة عن النبي ولم يتضح معناها عند أكثر الناس.

وبلاحظ من هذا التعريف تقارب معناه من المعنى اللغوي وهو أن مشكل الحديث، هو تلك الأحاديث الصحيحة التي التبس معناها على أكثر الناس.

ويمكن أن نستخلص تعريف المشكل من خلال نص الطحاوي بأنه: "الحديث المروي عن رسول الله B بسند مقبول، وفي ظاهره تعارض يقتضي معنىً مستحيلاً عقلاً أو شرعاً؛ يحتاج إلى نظر وتأمل".

وبهذا يتضح أن هناك فرقا بين مختلف الحديث ومشكل الحديث، وأن مشکل الحديث أعم من مختلف الحديث، حيث يشمل الحديث الذي كان سبب إشكاله معارضته لدليل آخر حديثا كان أو قرآنا أو أمرا مقطوعا به، أو في الحديث الواحد بنفسه بحيث أشكل معناه فلم يتضح واختلط بغيره أو أشكل حكمه.

وهذا التفريق هو رأي أكثر الباحثين⁽³⁹⁾، ولم يفرق بعضهم بينهما كمحمد بن جعفر الكتاني في معرض حديثه عن الكتب المؤلفة في هذا الفن⁽⁴⁰⁾.

والذي جعل هؤلاء يجعلوها بمعنى واحد أن كتب مختلف الحديث كانت تسمى عندهم أيضا بمشكل الحديث، كما كانوا يوردون في كتب الحديث أحاديث مشككة في غير التعارض، وكذلك ما يعم التعارض مع الأدلة الأخرى.

ومن المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح "مختلف الحديث"؛ مصطلح "التعارض"، والأصوليون أكثر استعمالا لهذا المصطلح، ولهذا كان من الضروري بيان معنى هذا المصطلح ومقارنته بمصطلح "مختلف الحديث" للتوصل إلى مقارنة مفهومه بين المحدثين والأصوليين.

أما من جهة اللغة: فالتعارض في اللغة مصدر تعارض، وهو يقتضي فاعلين فأكثر، ويأتي في اللغة بمعان منها: المقابلة، والمنع، والظهور، والمساواة، والمحاذة⁽⁴¹⁾، وهي معاني متقاربة.

وأما في الاصطلاح فإن التعارض من مباحث علم أصول الفقه ولهذا تعرّضوا لتعريفه بتعريفات كثيرة، منهم من اقتصر على ما يقارب المعاني اللغوية، فأطلق على التعارض اسم التعادل-التساوي-، أو التمانع، أو التقابل.

ومنهم من خصّه بتعريف اصطلاحى، ومن خصّه إمام الحرمين حيث عرفه بأنه يكون بيمن أمرين متقابلين بحيث يمنع كل واحد منها مقتضى صاحبه، وبنحوه تعريف ابن السبكي والأسنوي⁽⁴²⁾.

والمراد بالأمرين عند إمام الحرمين والأسنوي أو الشيعين عند ابن السبكي: الدليلان كما هو الظاهر من حديثهم عن التعارض بين الأدلة.

وبهذا يتضح أن المقصود بمختلف الحديث عند الأصوليين المعنى الأعم والأوسع من جهة المعارض، أي سواء كان حديثاً أو دليلاً شرعياً آخر أو عقلياً أو حسياً، وبهذا يعتبر مختلف الحديث جزءاً من مبحث واسع وهو تعارض الأدلة؛ إذ يشمل أيضاً تعارض الأدلة فيما بينها، وقواعد التعارض عندهم لا تختص بمختلف الحديث بل يتعامل بها في كل تعارض للأدلة.

وإذا لاحظنا تعاريف أخرى عند الأصوليين خصوصاً الحنفية نجدهم يشترطون في التعارض التساوي بين الدليلين -أي في القوة-، كما عرّفه بذلك وأيضاً النسفي⁽⁴³⁾.

وبملاحظة هذه التعاريف والتعريفات السابقة يمكن أن نعرف التعارض بأنه: "تقابل دليلين متساويين على وجه يمنع كل منهما مقتضى الآخر".

وقد استعمل بعض المحدثين مصطلح "التعارض" في التعبير عن "مختلف الحديث"، كما هو صنيع الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث⁽⁴⁴⁾، وكذا الخطيب في الكفاية⁽⁴⁵⁾.

وأيضاً من عرّفه سابقاً من المحدثين نجدهم منهم من استعمل مصطلح "التعارض" خلال التعريف، وأيضاً في كتب مختلف الحديث استعملوا هذا المصطلح، كابن قتيبة وغيره.

خاتمة:

بعد هذا العرض لمفهوم ونشأة علم مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين يمكننا أن نجيب على تساؤلات الإشكالية من خلال النتائج البحثية التالية.

1. لقد ساهم علم مختلف الحديث بشكل جليّ وفعال في فهم السنة النبوية، والتأصيل لضوابط وقواعد فهمها والتعامل معها، وذلك من خلال تلك القواعد والمسالك الأصولية في التعامل مع تعارض الأحاديث النبوية، وأيضاً قواعد النقد الحديثي في الحكم

على المتون الحديثية إذا خالفت الحقائق المقطوع بها، وأيضاً في تطبيقها في الحكم على الحديث المعارض قبولاً ورداً، هذه القواعد الأصولية والحديثية وظّفها جهابذة من أهل العلم ممن جمع بين علمي الحديث والفقه، إما في المصنفات الحديثية، أو مؤلفات خاصة بمختلف الحديث، أو الكتب الفقهية، أو الشروح الحديثية، في فهم الاحاديث المتعارضة فهما سليماً، واستنباط الأحكام منها استنباطاً صحيحاً.

2. وظّف العلماء قديماً علم مختلف الحديث في الدفاع عن السنة النبوية برد مطاعن المشككين في الأحاديث النبوية بدعوى تعارضها واختلافها، أو المنكرين لحجيتها، مما فتح الباب والمجال أمام الباحثين لرد الحملات المعاصرة في التشكيك في الأحاديث النبوية، والظعن في السنة النبوية؛ من خلال منهج مؤصل قادر على حماية السنة النبوية ورد كل الشبه عنها.

كما كان من أسباب ظهور هذا العلم وتوظيف قواعده؛ عصمة الفقيه من الخلل في فهم الحديث واستنباط الحكم الشرعي منه في حال تعارضه مع غيره.

3. يعتبر الشافعي رائد التأصيل لمناهج التعامل مع الشريعة الإسلامية، حيث بيّن وأصل قواعد التعامل مع النصوص الشرعية والأحكام الشرعية من خلال أصول الفهم والاستدلال، سواء ما تعلق بأصول الفقه، أو قواعد التعامل مع مختلف الحديث، وكان أول من ألّف فيه وذكر مسالك وقواعد إزالة التعارض وتطبيقها، ثم سلك العلماء بعد ذلك طريقه، واقتفوا أثره.

كما يظهر أيضاً التلازم والتزواج في دراسة مختلف الحديث والتأصيل له بين المحدثين والأصوليين وقد تمثّل ذلك في شخص الإمام الشافعي -رحمه الله- من خلال كتبه الأصولية الفقهية كالأم والرسالة وكتبه الحديثية كاختلاف الحديث.

ومن خلال توظيفه قواعد أصولية في التعامل مع الاختلاف، وأيضاً الممارسات الحديثية الصناعية في نقد الأحاديث وبيان طرقها؛ إذ عنده أنه لا يعارض الحديث الثابت

بالبضعيف.

4. قد اعتنى المحدثون بعلم مختلف الحديث من خلال التبويبات في المصنفات الحديثية التي تشير إلى تعارض الأحاديث واختلافها وكيفية التعامل معها، وما يعقبها في بعض الأحيان من التعليقات، وأيضاً في كتب الشروح الحديثية، كما خصصوا مؤلفات خاصة بمختلف الحديث تأصيلاً لقواعده وتطبيقاً لها وأيضاً في كتب مصطلح الحديث والناسخ والمنسوخ.

كما مورس علم مختلف الحديث في عملية النقد الحديثي من خلال كتب العلل. وأما الأصوليون ففي أبواب التعارض والترجيح وترتيب الأدلة من كتب أصول الفقه، وأيضاً الفقهاء ضمن الكتب الفقهية في بعض الأحيان، وغالب من تكلم فيه الجامعون بين الفقه والحديث.

وفي الأخير أوصي بالاهتمام أكثر بإبراز مناهج المؤلفين في علم مختلف الحديث، وكذا من اعتنى به من أصحاب الشروح الحديثية، وعقد مقارنة بين ذلك، والتي من خلالها يمكن إبراز المنهج الإسلامي في التعامل مع التعارض الظاهري للأدلة.

الهوامش:

(1) النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، التقريب والتيسير، ت: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1405هـ/1985م)، ص90.

(2) ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين، معرفة علوم الحديث، ت: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، (1406هـ-1986م)، ص284.

(3) النووي، التقريب والتيسير، مصدر سابق، ص90.

(4) كما تعارض عندهم حديث النبي: "لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريضة"، مع قوله: "أحب الأعمال إلى الله الصلاة لوقتها"، حيث اختلف الصحابة في أيهما يقدم ونشأ تعارض في أذهانهم. والحديثان في الصحيحين، أخرجهما البخاري: الأول: كتاب المغازي، باب خروج النبي لبني قريضة، والثاني: كتاب الصلاة، باب الصلاة لوقتها.

(5) فبعض الصحابة -كسهل بن سعد- وفق بين حديث "الماء من الماء" وحديث "إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل" بأن الأول منسوخ بالثاني، وعائشة عندما سمعت عمر بن الخطاب يروي عن رسول الله -قوله: «إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه» قالت: "يرحم

الله عمر، لا والله ما حدث رسول الله أن الله يعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله قال: إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه، حسبكم القرآن (ولا تزر وزرة وزر أخرى)".

(⁶) ابن قتيبة محمد بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، المكتب الإسلامي-مؤسسة الإشراف، ط2 (1419-1999م)، ص47.
(⁷) الطحاوي أحمد بن محمد أو جعفر، شرح معاني الآثار، ت: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق)، عالم الكتب، ط1 (1414هـ-1994م)، (11/1).

(⁸) انظر: الشافعي محمد بن إدريس، مقدمة اختلاف الحديث للشافعي، ت: عامر حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1 (1405هـ)، ص64.

(⁹) انظر على الترتيب هذه المسائل وأمثلتها: الشافعي، اختلاف الحديث، (ص: 64، 68، 65، 123).
(¹⁰) انظر: الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار الفكر 1309هـ، (ص: 213-217، ف586-591).

(¹¹) انظر: عبد اللطيف السيد علي سالم، المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث؛ منهج الإمام الشافعي، دار الدعوة (مصر) ط: 1412/1هـ-1992م، ص09.

(¹²) انظر: محمد الدسوقي، ابن قتيبة وكتابه تأويل مختلف الحديث، محمد الدسوقي، مجلة مركز بحوث السنة والسير، العدد الرابع (1409هـ/1989م)، ص196-197.

(¹³) ابن كثير إسماعيل بن عمر الدمشقي، اختصار علوم الحديث، ت: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط2، ص174.

(¹⁴) ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق، ص285.

(¹⁵) انظر: الطبري محمد بن جرير، تهذيب الآثار، ت: محمود شاكر، 1402هـ، ص3-44.

(¹⁶) النجدي، مشكلات الأحاديث النبوية، ت: خليل الميس، دار القلم، بيروت، ط1 (1405هـ).

(¹⁷) ابن حزم علي بن أحمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1 (1400هـ)، (21/2).

(¹⁸) المصدر نفسه (124/2).

(¹⁹) المصدر نفسه (129/2).

(²⁰) المصدر نفسه (22/2) وما بعدها.

(²¹) الشاطبي إبراهيم بن موسى، الاعتصام، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (310/2-317).

(²²) المصدر نفسه (224/1، 231).

(²³) انظر: ولي الله الدهلوي، حجة الله البالغة، الطباعة المنيرية، 1352هـ، (138/1-140).

(²⁴) انظر: الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، ت: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط4 (1400هـ)، ص71، ابن رجب أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، ت: همام عبد الرحيم سعيد، دار المنار، الأردن، ط1 (1407هـ)، (486/1-487).

(²⁵) انظر: ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق، (ص130).

(²⁶) انظر: الكتاني محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، دار البشائر الإسلامية، 1406هـ، ص158.

- (27) العراقي زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، ت: عبد اللطيف المميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م، (108/2).
- (28) انظر: ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، (1240/2)، فيروزآبادي، القاموس المحيط، ترتيب: الطاهر الزاوي، ط2، عيس الحلبي، (95/2).
- (29) الشافعي، الرسالة، مصدر سابق، ص 342.
- (30) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الأولى، ص122.
- (31) ابن الصلاح، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق، ص257.
- (32) النووي، ترتيب علوم الحديث للنووي وبهامشه تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1972، (196/2).
- (33) ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، نخبه الفكر وشرحها، مكتبة الغزالي، دمشق، ص 58، 59.
- (34) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، مصدر سابق، ص315.
- (35) التهانوي محمد بن علي، كشف اصطلاحات الفنون، ت: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، 1382هـ، (223/2).
- (36) صبحي صالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، ط11 (1979م)، ص111.
- (37) انظر: ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، (231/4)، فيروزآبادي، القاموس المحيط، مصدر سابق، (743/2).
- (38) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، مصدر سابق، (166/4).
- (39) كالشيخ محمد السماحي في كتابه " المنهج الحديث في علوم الحديث"، والدكتور محمد عجاج الخطيب في بحثه "نشأة علو الحديث ومصطلحه".
- (40) الكثاني، الرسالة المستطرفة، مصدر سابق، ص158. ومن المعاصرين محمد أبو الزهو في كتابه " الحديث والمحدثون"، وصبحي صالح في كتابه "علوم الحديث ومصطلحه"، ونورالدين عتر في كتابه " منهج النقد في علوم الحديث".
- (41) انظر: ابن منظور، لسان العرب(2885/4)، فيروزآبادي، القاموس المحيط(193/3)، ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، نشر عيسى الحلبي، ط1(1383هـ)، (212/3).
- (42) الجويني عبد الله بن يوسف إمام الحرمين، ورفات الأصول مع شرح غاية المأمول، رسالة ماجستير، كلية الشريعة بالأزهر، ص229، وانظر: السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1404هـ)، (273/2)، الأسنوي، نهاية السؤل على منهاج البيضاوي، دار الكتب العلمية، ط1(1405هـ)، (273/2).
- (43) النسفي، كشف الأسرار في شرح المنار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(1406هـ)، (88/2).
- (44) الحاكم، معرفة علوم الحديث، مصدر سابق، ص122.
- (45) الخطيب البغدادى أحمد بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص432.